أزمة الضمانات الاميركية

فيما كانت الاطراف المعنيّة بالصراع في الشرق الاوسط تتابع، بقلق واهتمام بالغين، جولات وزير الخارجية الاميركية، جيمس بيكر، على دول المنطقة، من أجل التحضير لعقد مؤتمر السلام، انفجر الخلاف بين الدولتين الاكثر خصوصية في تحالفهما، اسرائيل والولايات المتحدة الاميركية. وجاء الخلاف هذه المرة (وهي ليست الاولى على أي حال في تاريخ العلاقة الخاصة والمميّزة بين واشنطن وتل ـ أبيب) بواجهة اقتصادية أخفت وراءها، في الوقت عينه، ابعاداً سياسية وشخصية لا تقل أهمية عن الجانب الاقتصادي.

القذيفة الاولى في تلك المعركة أطلقها الرئيس الاميركي، جورج بوش، عندما طلب من الكونغرس الاميركي، رسمياً، في السادس من أيلول (سبتمبر) الماضي، تأجيل مناقشة الطلب الاسرائيلي للحصول على ضمانات اقتراض بقيمة عشرة مليارات دولار. وكان سبق هذا الطلب حملة اتصالات شخصية، ومكثّفة، أجراها كل من الرئيس بوش ووزير خارجيته، بيكر، مع كبار المسؤولين الاسرائيليين في أواخر آب (اغسطس) والاسبوع الاول من أيلول (سبتمبر)، لاقناعهم بتأجيل تقديم الطلب الاسرائيلي. ولكن هذه المحاولات اصطدمت بالرفض القاطع من جانب الحكومة الاسرائيلية، التي كانت تناقش، آنذاك، مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٩٢، والمرتكز على افتراض الحصول على الضمانات المالية المطلوبة من واشنطن. وعلى الأثر، تحوّلت الاتصالات المكثّفة باتجاه زعماء اللوبي الاسرائيلي، لحملهم على التأثير في صانعي القرار الاسرائيلي في تل ـ أبيب. وعندما فشلت هذه المحاولات أيضاً في اعطاء النتيجة المطلوبة، توجّه الرئيس بوش، شخصياً، الى زعماء الكونغرس الاميركي، طالباً الموافقة على تأجيل البحث في الضمانات المالية لاسرائيل لمدة ١٢٠ يوماً. وكان السفير الاسرائيلي في واشنطن، زلمان شوفال، تقدّم، رسمياً، في اليوم عينه ١٩٩١/٩/٦، بطلب حكومته الحصول على ضمانات ائتمانية اميركية بقيمة عشرة مليارات دولار لمدة خمس سنوات، وذلك غداة اقرار الحكومة الاسرائيلية مشروع الميزانية الجديدة للعام ١٩٩٢ (**دافار**، ١٩٩١/٩/٨).

الخلفية السياسية للضمانات

هذا الطلب الاميركي جاء ضمن جهود الرئيس بوش ووزير الخارجية بيكر لتذليل العقبات أمام عقد مؤتمر السلام لحل النزاع في الشرق الاوسط. ويبدو ان الادارة الاميركية الحالية، معزّزة بانتصارها العسكري في حرب الخليج، الذي ضمن للصناعة الغربية تدفّق النفط لسنوات طويلة مقبلة بدون توقّف، وبأسعار مناسبة، أرادت ان ترسّخ هذا الانتصار أيضاً بإزاحة العقدة الاخرى في الشرق الاوسط، وهي النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ومن هنا كان الاصرار الاميركي على حضور جميع اطراف النزاع، على درجات متفاوتة من التمثيل، الى طاولة المفاوضات السياسية ضمن اطار مؤتمر السلام المقترح.

في مواجهة هذا التحرّك الاميركي الحثيث، كانت السياسة الاسرائيلية، بزعامة الليكود اليميني، ترى مصالحها ضمن اطار مختلف في عدد من التفاصيل الهامّة. ذلك ان حكومة اسحق شامير، المحكومة بعقيدة «أرض ـ اسرائيل الكاملة»، ترفض، بإصرار، التنازل عن «شبر » من الاراضي العربية المحتلة مقابل التوصّل الى سلام مع جيرانها العرب، وترفض التعامل مع الفلسطينيين كشعب له حقوق وطنية مشروعة، وبالتالي التعايش معهم في دولتهم المستقلة. وتنفيذاً لهذه السياسة اليمينية المتطرّفة، تواصل اسرائيل زرع المناطق المحتلة بالمستوطنات، وتشجّع على هجرة آلاف اليهود من مختلف انحاء العالم الى اسرائيل للتغلّب على التهديد الديمغرافي العربي في وسطها. ولكن الادارة الاميركية